



حقوق الإنسان

ع "معًا لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"



#مشاركات المؤسسة

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في ورشة العمل الرابعة لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين

المدني في تعزيز وتطوير حقوق الإنسان، والتي عقدت عبر الاتصال الإلكتروني المرئي، وذلك بمشاركة عدد كبير من المختصين من بينهم المنسق المقيم للأمم المتحدة لدى

شاركت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ورشة العمل الرابعة لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين بعنوان "دور المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع





المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل نائب السفير البريطاني

استقبلت الآنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان سعادة السيد ستيوارت سامرز نائب سفير المملكة المتحدة لدى مملكة البحرين، والسيدة شيريل ايديس رئيسة قسم الشئون السياسية والإعلام والعلاقات العامة بالسفارة البريطانية، وذلك بمقر المؤسسة في ضاحية السيف، حيث رحبت بهم، وأعربت عن تقديرها لما تقوم به السفارة البريطانية من دور مهم في تعزيز التعاون الثنائي في مجالات حماية وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.



المملكة لمكافحة انتشار الوباء، وتأثيرها على التمتع بحقوق الانسان.

من جهته، أعرب نائب السفير البريطاني عن تقديره لما تقوم به المؤسسة من جهود في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بمملكة البحرين، مؤكدا استعداد السفارة البريطانية لتقديم كل الدعم في سبيل قيام المؤسسة الوطنية بتحقيق أهدافها واختصاصاتها لتحقيق الأهداف المشتركة.

وخلال اللقاء بينت خوري الدور الذي قامت به المؤسسة الوطنية في ظل جائحة كورونا من تعزيز وحماية لحقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق العمالة الوافدة بشكل خاص، عبر زياراتها الميدانية الى مراكز العزل والحجر الصحي، ومراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز التوقيف، ومن خلال متابعتها الحثيثة للإجراءات الاحترازية التي اتخذتها

تكملة من ص 1

مملكة البحرين، والخبراء والأكاديميين والصحافة والإعلام ورؤساء البعثات الدبلوماسية في الخارج إلى جانب الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية.

وفي كلمتها، تحدثت الآنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، عن ثلاثة محاور أساسية، استعرضت خلالها نبذة عن عمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ودورها في الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، واستراتيجية وخطط عمل المؤسسة، مؤكدة بذلك على أن المؤسسة تعمل على تحقيق وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وترسيخ قيمها ونشر الوعي بها والإسهام في ضمان ممارستها، مشيرة إلى أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مؤسسة مستقلة تتولى كل ما يعنى بحقوق الإنسان، وتتمتع بشخصية قانونية مستقلة مالياً وإدارياً وتمارس مهامها بحرية وحيادية تامة.

وأوضحت خوري أن للمؤسسة في سبيل تحقيق أهدافها حرية التعليق على أي مسألة متعلقة بحقوق الإنسان وتناول أي حالة من حالات حقوق الإنسان بما تراه مناسباً، وتختص كذلك بالمشاركة بموجب قانون إنشائها وتحديد المادة 12 منه في المشاركة في إعداد الخطة الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على مستوى المملكة، مستعرضة أبرز النقاط والمرئيات التي تم وضعها في مقترح من أجل إعداد خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان من ضمنها أن تكون مشروعاً وطنياً يشارك فيه الجميع وقابلة للتطبيق وشفافة وعلنية للجمهور وتهتم بالبعد الدولي وغيرها.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights



Kingdom of Bahrain مملكة البحرين

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والجامعة البريطانية في البحرين توقعان مذكرة تفاهم لتنسيق التعاون بين الطرفين



حقوق الإنسان، هو مقرر إلزامي في جميع برامج البكالوريوس التي تدرس في الجامعة وأنه مجال نوي أن نساهم في البحث فيه وتطوير سياساته من خلال مركز الجامعة البريطانية لحقوق الإنسان.

وتهدف المذكرة إلى توطيد أواصر التنسيق والتعاون المشترك فيما يتعلق بترسيخ مبادئ حقوق الإنسان، والعمل على تعزيزها وتشجيعها ونشرها وتطوير العمل بها، كما يشمل التعاون تبادل الزيارات والاستشارات القانونية والحقوقية والمطبوعات والأدبيات والدراسات المتخصصة، بالإضافة إلى ترتيب وتنظيم ورش العمل في مجال حقوق الإنسان.

كما تضمنت المذكرة الموقعة بين الطرفين دعم الجوانب ذات الاهتمام المشترك، وعقد دورات تدريبية في المجال القانوني والحقوقية تماشياً مع برامج ومشاريع الخطة الوطنية لترسيخ ونشر ثقافة حقوق الإنسان بما يخدم المصلحة الوطنية العليا لمملكة البحرين.



وقعت كل من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والجامعة البريطانية في البحرين، مذكرة تفاهم لتنسيق التعاون بين الطرفين، وذلك سعياً لتطوير المستوى التعليمي للطلبة والطالبات من خلال البرامج التدريبية وإكسابهم المهارات القانونية والحقوقية اللازمة لتهيئتهم إلى الانخراط في سوق العمل والاستجابة لمتطلباته بما يحقق الغاية في المساهمة في خدمة مملكة البحرين.

وقد أوضحت الآنسة ماري خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - على هامش توقيع مذكرة التفاهم - أهمية هذا النوع من مذكرات التفاهم في المساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان في الوسط الأكاديمي، مؤكدة أن تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان تأتي ضمن أهداف المؤسسة التي تسعى إلى تحقيقها، وذلك وفقاً لقانون إنشائها.

من جانبه، صرح رئيس الجامعة البريطانية في البحرين البروفيسور/ كيث شارب بأنه يسعدنا التعاون مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وأضاف بأن مقرر

الشاعر: إنشاء نيابة الاتجار بالأشخاص يعكس تقدم البحرين في مجال حقوق الإنسان

استقبلت الآنسة ماري خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، في مكتبها بمقر المؤسسة بضاحية السيف، السيدة مارغريت ناردي القائم بأعمال سفارة الولايات المتحدة الأمريكية لدى مملكة البحرين، وذلك بحضور السيد خالد الشاعر نائب الرئيس، حيث رحبت بها، واشادة بمستوى علاقات الصداقة والتعاون بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية الصديقة.

بالإضافة إلى الأشخاص تأكيدها على الالتزام الرفيع للبحرين في احترام حقوق الإنسان، والحرص على وضع أفضل النظم لمكافحة كافة أنواع الجرائم الماسة بالكرامة الإنسانية.

وذكر نائب الرئيس أن البحرين باتت نموذجاً متميزاً على مستوى العالم في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، الأمر الذي جعلها مستحقة وبكل جدارة للحفاظ على مكانتها المتقدمة ضمن الفئة الأولى في تقارير وزارة الخارجية الأمريكية المعنى بتصنيف الدول بمجال مكافحة الاتجار بالأشخاص لسنوات عديدة، مؤكداً بأن الريادة التي تتمتع بها المملكة ضمن أطرها المؤسسية والتنظيمية المحكمة، تعكس الاهتمام الكبير والدعم اللامحدود الذي يحظى به مجال حقوق الإنسان من قبل جلالة الملك المفدى حفظه الله، وتكريس كافة الجهود الوطنية من أجل ذلك، مشيداً بالدور المشهود التي تقوم به مؤسسات الدولة المختصة في هذا المجال.

وأعرب الشاعر عن إشاداته بجهود وزارة الداخلية بقيادة الفريق أول معالي الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة، في وضع منظومة أمنية رائدة، وإعداد كوادر مؤهلة لإنفاذ القوانين المجرمة للاتجار بالأشخاص، وصيانة الحقوق وفقاً للمبادئ الإنسانية، المتوائمة مع المبادئ والمواثيق الدولية.



أشاد السيد خالد عبدالعزيز الشاعر نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بقرار سعادة النائب العام الدكتور علي بن فضل البوعينين بإنشاء نيابة الاتجار بالأشخاص، مؤكداً أن هذه الخطوة تشكل إضافة هامة للمنظومة القضائية والقانونية في مملكة البحرين، وتعتبر عن التقدم المطرد الذي تعيشه دولة المؤسسات والقانون بقيادة جلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه.

وأشار الشاعر إلى أن البنية المؤسسية الصلبة التي وضعتها مملكة البحرين للمنظومة الحقوقية آخذة في الترقى والتصاعد، حيث تشكل خطوة إنشاء نيابة خاصة



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تختتم برنامجها التدريبي لمنتسبي جهاز المخابرات الوطني

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تبدأ برنامجها التدريبي «عن بعد» لطلبة العيادة القانونية



اختتمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان برنامجها التدريبي الخاص لمنتسبي جهاز المخابرات الوطني، بمحاضرة عن بعد حول "ضمانات المحكوم عليه أثناء تنفيذ العقوبة"، وذلك عبر تقنية الاتصال المرئي تماشياً مع الإجراءات التي قامت بها مملكة البحرين لمكافحة انتشار فيروس كورونا من خلال تجنب الاختلاط والاجتماعات والعمل على التباعد الاجتماعي.

وأنت هذه الفعالية ضمن البرنامج التدريبي الخاص في مجال حقوق الإنسان لمنتسبي جهاز المخابرات الوطني والذي امتد على مدى ثلاثة أشهر - من أغسطس إلى أكتوبر- 2020، والذي هدف إلى تعزيز الوعي بمبادئ حقوق الإنسان للقائمين على إنفاذ القانون من منتسبي الأجهزة الأمنية.

وقد تناولت المحاضرة التي قدمها الدكتور مال الله جعفر الحمادي رئيس لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق وعضو مجلس المفوضين بالمؤسسة شرحاً مفصلاً حول ضمانات المحاكمة العادلة قبل وأثناء المحاكمة، وأبرز حقوق المحكوم عليه في مرحلة ما بعد المحاكمة، فضلاً عن تنفيذ العقوبة كالحق في السلامة الجسدية والمعنوية والرعاية الصحية والعمل وغيرها من الحقوق الاجتماعية والثقافية.

رحبت بالطلبة المشاركين، وقدمت شرحاً مفصلاً حول آلية التدريب في العيادة القانونية قسم المؤسسة الوطنية، وحول ما يحتويه البرنامج من محاور رئيسية والمتضمنة معلومات عامة حول حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لحماية حقوق الإنسان، بالإضافة إلى دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في هذا الشأن.

ويشارك في تنفيذ البرنامج - الذي يمتد إلى شهر ديسمبر 2020 بمعدل يومين في الأسبوع - عدد من المختصين في هذا المجال، حيث يشارك في البرنامج عدد من الطلبة الذين تم اختيارهم من قبل العيادة القانونية بجامعة البحرين.

انطلاقاً من دورها في نشر وتعزيز ثقافة الوعي باحترام حقوق الإنسان بين أفراد المجتمع، وتفعيلاً لمبدأ الشراكة المجتمعية بينها والمؤسسات التعليمية، بدأت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان برنامجها التدريبي لطلبة العيادة القانونية وحقوق الإنسان بجامعة البحرين للفصل الدراسي الأول 2020 - 2021، وذلك عبر تقنية الاتصال المرئي تماشياً مع الإجراءات الاحترازية التي قامت بها الدولة لمكافحة انتشار فيروس كورونا (COVID-19) من خلال تجنب الاختلاط والتجمعات والاجتماعات والعمل على التباعد الاجتماعي.

وقد افتتحت البرنامج الأستاذة فاطمة الطريف رئيس وحدة التدريب والتثقيف بالمؤسسة، حيث



لجنة الحقوق والحريات العامة تعقد اجتماعها التاسع عشر عن بعد



برئاسة الدكتور بدر محمد عادل، وعضوية السيد أحمد مهدي الحداد، والسيدة وداد رضي الموسوي، عقدت لجنة الحقوق والحريات العامة اجتماعها التاسع عشر عن بعد، حيث افتتحت اللجنة اجتماعها بالإشادة بفعالية الطاولة المستديرة التي نظمتها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان خلال سبتمبر الماضي حول التجربة البحرينية ودورها في تعزيز وحماية حقوق العمالة الوافدة في ظل جائحة كورونا.

واستكملت اللجنة خلال الاجتماع مناقشة مقترحاتها لعدد من فعاليات الطاولات المستديرة التي تعتمده المؤسسة عقدها خلال العام الجاري، والتي تهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان بمختلف أنواعها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بصورة تتواءم مع ما جاء في استراتيجية وخطة عملها للأعوام 2019 - 2021.

واستعرضت اللجنة في ختام اجتماعها مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات، بالإضافة إلى مناقشة مقترح المؤسسة النهائي حول تعديل أحكام الباب الرابع من قانون العمل في القطاع الأهلي فيما يتعلق برفع سن السماح بعمل وتشغيل الأطفال إلى 18 سنة، وذلك تماشيًا مع السن الوارد في قانون الطفل البحريني، واتفاقية الأمم المتحدة المعنية بحقوق الطفل، وما قرره المادة (1) من الاتفاقية الدولية رقم (138) لسنة 1973 بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام، والتي انضمت لها مملكة البحرين بموجب القانون رقم (1) لسنة 2012.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم محاضرة توعوية لمنتسبي شركة «البا»



المحاضرة، واثنت على الدور الكبير الذي تقوم به شركة البا من أنشطة ضمن جهودها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان لمنتسبيها، وتوفير فرص العمل، موضحة ان قطاع الاعمال لديه مسؤولية أتجاه احترام حقوق الانسان الذي يعد مصدرا للحلول، واشادت في ذات الوقت بالخطوات الايجابية التي تتخذها البا فيما يتعلق بمعايير الصحة والسلامة في كل خطوة من مراحل الإنتاج، متطلعه الى تعزيز الدعم المتبادل بين الشركة والمؤسسة في مجال التعزيز والحماية.

وتناولت المحاضرة قانون إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والجهود والأنشطة المبذولة من قبلها، والخدمات التي تقدمها للمواطنين والمقيمين، بالإضافة إلى التعريف بالآليات الوطنية الأخرى المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، فضلا عن استعراضها لاستراتيجية وخطة عملها وأبرز الإنجازات التي حققتها في المجال الحقوقي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

تأتي هذه الفعالية ضمن استراتيجية وخطة عمل المؤسسة واختصاصاتها في مجال تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان عن طريق إقامة المحاضرات والدورات التدريبية والتثقيفية لكافة شرائح المجتمع في الموضوعات ذات الصلة بحقوق الإنسان.

نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان محاضرة توعوية لمنتسبي شركة أمنيوم البحرين (البا) حول "دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق موظفي القطاع الخاص بشكل خاص"، قدمتها الأنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك عبر تقنية الاتصال المرئي، تفعيلًا لدور المؤسسة في تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان بين شرائح المجتمع كافة، وإنماء الوعي بالمعايير الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وفي بداية المحاضرة أعرب السيد علي البقالي الرئيس التنفيذي لشركة البا عن سعاده بالتعاون مع المؤسسة في تنظيم هذه المحاضرة لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان بين موظفي الشركة، مؤكداً حرص البا على دعم أفضل الممارسات في مجال حقوق الإنسان من خلال سياساتها الداخلية التي تولي أهمية كبيرة لسلامة الموظفين وعمال المقاولين على حد سواء، إلى جانب تركيزها على مبادئ تكافؤ الفرص، وعدم التمييز، واحترام وتقدير الجميع.

من جانبها، أعربت خوري عن اعتزازها بمشاركة البقالي في

والمكفولة لهم بموجب الدستور والقوانين الوطنية والصكوك الدولية والإقليمية ذات العلاقة.

وتؤكد اللجنة أنه التزاما من المؤسسة بالإجراءات الاحترازية التي تتخذها مملكة البحرين لمكافحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)، وللتعليمات والإرشادات الصادرة من الجهات الرسمية المعنية للحد من انتشار الفيروس وللمحافظة على صحة الجميع التي تعتبر حقا أساسيا من حقوق الإنسان، فإنه يمكن التواصل مع المؤسسة عبر تطبيق الهواتف النقالة (NIHR Bahrain)، أو عبر الموقع الإلكتروني (www.nihr.org.bh) أو عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144).

الاحتياجات الخاصة بشأن صدور قرار عن إدارة التربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم يهدف إلى وقف قبول الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الخاصة، حيث تمت مخاطبة المعنيين في وزارة التربية والتعليم للوقوف على تلك الادعاءات والتأكد من صحتها، وفي انتظار الحصول على رد الجهة.

واختتمت اللجنة أعمالها بمناقشة إمكانية التنسيق لقيام عدد من ممثلي البعثات الدبلوماسية لدول الاتحاد الأوروبي المعتمدين لدى مملكة البحرين بزيارات إلى مراكز الإصلاح والتأهيل بهدف الاطلاع على أوضاع حقوق الإنسان فيها، والتأكد من تمتع جميع النزلاء بحقوقهم المختلفة

لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق تعقد اجتماعها التاسع عشر عن بعد



وجه التحديد القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

وفي سياق متصل ناقشت اللجنة مجريات زيارتها التي تمت إلى عدد من الشركات الصناعية الكبرى في البلاد، بهدف التأكد من ضمانات تمتع العمال بحقوق الإنسان المختلفة في أماكن سكنهم وأعمالهم، وأكدت اللجنة على استمرار برنامجها بشأن هذه الزيارات.

واستناداً على ما نصت عليه الفقرة (ز) من المادة رقم (12) من قانون إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والمتعلقة بمنح المؤسسة صلاحية القيام بالزيارات الميدانية المعلنه وغير المعلنه لرصد أوضاع حقوق الإنسان، فقد اعتمدت اللجنة خطط زيارتها المقررة لمراكز الإصلاح والتأهيل، بالإضافة إلى المستشفيات الخاصة والعامه، ودور الإيواء والرعاية الصحية والاجتماعية لشهر نوفمبر القادم.

عقدت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق اجتماعها التاسع عشر عن بعد برئاسة الدكتور مال الله الحمادي، وعضوية السيد خالد عبد العزيز الشاعر، والدكتورة فوزية الصالح، والمحامية دينا اللطي، حيث افتتحت اللجنة أعمالها بمتابعة ما تم بشأن مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات، لاسيما تلك المتعلقة بتواصل اللجنة المستمر والدائم مع المعنيين في الإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل ومسؤولي تلك المراكز بهدف الوقوف على جودة الخدمات الصحية والمعيشية والغذائية المقدمة لنزلاء تلك المراكز، بالإضافة إلى التأكد من تمتع جميع النزلاء والموقوفين بحقوقهم الأساسية المكفولة لهم بموجب القوانين الوطنية ذات العلاقة، والصكوك الدولية والإقليمية المعنية في ذات الشأن وعلى

لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة تعقد اجتماعها التاسع عشر عن بعد



تلفيها (117) اتصالا عبر الخط الساخن المجاني للمؤسسة خلال الفترة المذكورة، وناقشت ما تم اتخاذه من إجراءات بشأنها.

وناقشت اللجنة عدد من الحالات الجديدة الواردة للمؤسسة ذات العلاقة بتطبيق أحكام القانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، حيث تم تدارس مدى استيفاء تلك الحالات للشروط الشكلية المنصوص عليها في المادة رقم (13) من القانون سالف الذكر، والمتعلقة بقضاء نصف مدة العقوبة ودفع مبلغ الغرامات المادية - إن وجدت - مالم يكن الوفاء بها مستحيلا، حيث تقرر إعداد قوائم ربع سنوية تتضمن الحالات الجديدة المتقدمة للمؤسسة بشأن استبدال ما تبقى من مدة العقوبة المحكوم بها، وترك النظر في الشروط الموضوعية المتعلقة بحسن السيرة والسلوك وألا يكون في الافراج عن النزير خطر على الأمن العام إلى تقدير الجهة المختصة، إذ تعتزم المؤسسة التواصل مع الجهات المعنية بهدف التنسيق معها بشأن تلك الطلبات كل ثلاثة أشهر.

من جانب آخر، وعلى ضوء تقدم أحد المواطنين بشكوى ضد إدارة أحد النوادي الصحية إثر قيامهم بنشر إعلانات ترويجية عبر منصات التواصل الاجتماعي تحتوي على عبارات قائمة على التمييز باللون والجنس وغيرها، تؤكد اللجنة أن هذا النوع من الإعلانات التي قام أصحاب النادي بنشرها - من باب الترويج الإعلاني - تدخل ضمن نطاق انتهاكات حقوق الإنسان التي كفلها الدستور والقوانين ذات العلاقة، وجرموا مرتكبيها.

كما ناقشت اللجنة ادعاء أحد أولياء أمور الطلبة من ذوي

برئاسة الأنسة ماري خوري، وعضوية كل من الدكتور حميد حسين، والسيد عمار البناي، والسيدة روضة العرادي، عقدت لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة اجتماعها التاسع عشر عن بعد، حيث افتتحت اللجنة اجتماعها بتممين التعاون الإيجابي والجاد الذي أبداه المعنيون في وزارة الداخلية مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في سبيل الكشف عن صحة الادعاءات المرصودة بشأن جودة الأطعمة المقدمة للنزلاء في مركز الإصلاح والتأهيل، بالإضافة إلى عدم تنوعها ومقدارها غير المناسب، وأكدت اللجنة استمرارها في التواصل مع المعنيين في وزارة الداخلية لتحقيق النتائج المرضية لجميع الأطراف فيما يتعلق بجودة الاطعمة المقدمة، وذلك انطلاقا من نهج المؤسسة الثابت في العمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ووفقا للثقة الملكية السامية.

من جانب آخر، أكدت اللجنة حرصها الشديد في استمرار متابعتها لما تم بشأن خطاباتها المرسله إلى المعنيين في وزارة الإسكان بهدف تفعيل التعاون المشترك بين الجهتين، والعمل على بحث ودراسة الحالات العالقة لدى المؤسسة والمتعلقة بالحق في مستوى معيشي لائق، وإيجاد الحلول المناسبة والنهائية تمهيدا لإبلاغ أصحابها بما يتم.

واستعرضت اللجنة خلال الاجتماع كشوفاتها المتعلقة بالشكاوى التي تلقتها المؤسسة، والمساعدات القانونية المقدمة والحالات التي تم رصدها من خلال وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في الفترة من 27 سبتمبر وحتى 22 أكتوبر من العام الجاري، حيث تعاملت مع عدد (3) شكوى، وقدمت عدد (40) مساعدات قانونية، وصدت عدد (4) حالات عبر وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلا عن

